شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

سياق الإستقرار الإجتماعي في قضاءَي النبطيّة وبنت جبيل

تقرير تحليل النزاع – آذار ٢٠١٦

UKaid
from the British people

بدعمٍ من

أعدّت هذا التقرير مُزنة المصري كجزء من عملها كمستشارة لتحليل النزاعات لصالح مشروع "بناء السلام في لبنان" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بغرض دعم وتطوير البرامج، بالإضافة إلى نشاطات الشركاء الآخرين في إطار "خطّة لبنان للإستجابة للأزمة السورية". ويشكّل هذا المستند التقرير الأول لسلسلة من أربعة تقارير متتالية، تتناول مناطق محدّدةً في لبنان لم تشملها الأبحاث السّابقة للمنظمة. ومن خلال هذه التقارير، يهدف برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي إلى تزويد الشركاء في «خطّة لبنان للإستجابة للأزمة « بتحليل نوعيٍّ لتطوّر الديناميّات المحليّة، مع التركيز على تأثيرات وتبِعات الأزمة السوريّة في المسائل المحليّة والبنيويّة. أُعدّ هذا التقرير بدعمٍ من وزارة التنمية الدوليّةً في المملكة المتّحدة.

للحصول على المزيد من المعلومات، يمكن الإتصال بباستيان رفل، منسّق بين الوكالات لإستقرار الإجتماعي وسبل العيش في برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي عبر البريد الإلكتروني bastien.revel@undp.org، وجوانا نصّار، مديرة مشروع "بناء السلام في لبنان" عبر البريد الإلكتروني Joanna.nassar@undp.org.

كتبت التقرير مُزنة المصري

باحثة مساعدة: ماريانا الطبّاع

ترجمة وتدقيق لغوي: سحر مندور

تتوجّه الكاتبة إلى كلّ من حاورتهم من اللبنانيّين والسوريّين بالشكر على وقتهم ومساهمتهم. كما تشكر الدكتور حسّان فقيه في خليّة أمن النبطيّة، بالإضافة إلى أعضاء المؤسسات التجاريّة ومنظّمات المجتمع المدني الذين ساهموا في جمع البيانات. كما تتوجّه الكاتبة إلى كلٍّ من السيّدة ليلى سرحان والسيّد داني كلاكش من «شبكة مجموعات شبابية» بجزيل الشكر لمساهمتيهما، وللدعم اللوجستي الثّمين الذي قدّماه في خلال العمل الميدانيّ. كذلك، تودّ الكاتبة كما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، شكر أعضاء مجموعة عمل الإستقرار الاجتماعيّ والمعيشة في الجنوب، بالإضافة إلى المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لملاحظاتهم على مسوّدة السّابقة من هذا التقرير.

إن التحليلات والتوصيات بشأن السياسات الواردة في هذا التقرير، لا تعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو شركائه.

جميع الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي © ٢٠١٦.

سياق الإستقرار الإجتماعي في قضاءَي النبطيّة وبنت جبيل

تقرير تحليل النزاع – آذار ٢٠١٦

سياق الإستقرار الإجتماعي في قضاءَي النبطيّة وبنت جبيل

تقرير تحليل النزاع (آذار ٢٠١٦)

ملخّص ٣

١. مقدّمة ٤

٢. السياق ٤

٣. الأطراف الفاعلة ٧

٤. قضايا النزاع ١٠

٥. الديناميّات ١٤

٦. التوصيات ١٥

٧. دراسة حالة ١٥

الملحق ١. لائحة بالمستندات المطلوبة للحصول على الإقامة القانونيّة للسوريين في قضاء النبطيّة ١٧

ملخّص

يقدّم هذا التقرير تحليلاً موجزًا لسياق الإستقرار الإجتماعي في قضاءَي النبطيّة وبنت جبيل في محافظة النبطيّة، وهي منطقةٌ ذات كثافة سكّانية ضئيلة ومتجانسةٌ دينيًا وسياسيًا، كما تستضيف عددًا قليلاً من اللاجئين السوريين نسبة إلى مناطق أخرى في لبنان. وتعتمد هذه المنطقة الحدوديّة إقتصاديًا على تحويلات المغتربين وعلى الزراعة، بالإضافة إلى بضع صناعات صغيرة الحجم. وتخضع المنطقة بشكلٍ كبيرٍ للحضور الطّاغي والشعبيّة الواسعة لعددٍ محدودٍ من الفاعلين، وبالتحديد «حزب اللّٰه» و«حركة أمل» والأجهزة الأمنيّة، إلى جانب بعض الأحزاب القوميّة والعلمانيّة. وعلى الرغم من استقرارها النسبيّ، يبيّن التقرير مصادر التوتّر مع اللاجئين السوريين في المنطقة لاسيما لجهة إنخراط «حزب اللّٰه» في النزاع السوري. وعلى المستويَين السياسي والأمني، يتمثّل الهمّ المحلّي الأساسي في حوادث التحرّش والتهجّم على اللاجئين السوريين وانتهاك حريّتهم، إمّا نتيجة اعتبارهم تهديدًا إرهابيًا، أو بغرض الإقتصاص منهم على خلفيّة الأحداث في سوريا، بينما تظلّ الفرص محدودةً لجهة الإبلاغ عن هذه الإعتداءات وسبل إدارتها. كذلك، يساهم غموض وبيروقراطيّة السياسة الوطنيّة الخاصّة بإقامة اللاجئين السوريين في لبنان في تغذية السلوكيّات العنصريّة والإمعان في تهميش اللاجئين. وتُختبَر هذه الديناميّات والقضايا بموازاة تصلّب الدعم المحلي لـ«حزب اللّٰه» نتيجة صعود الجماعات الأصوليّة المسلّحة، ورغبة المجموعات الهامشيّة في مجاراة «الحزب». ويوصي التقرير بمنح الأولويّة للدعم والحماية المرتكزَين على حقوق اللاجئين محلياً من قبل الفاعليّات المحليّة وكذلك الحكومة الوطنيّة، والاستثمار في تحسين العلاقات من خلال دعم مشاريع إنمائيّةٍ طويلة المدى للسوريين واللبنانيين على حدٍّ سواء

١. مقدّمة

يقدّم هذا التقرير وصفًا وتحليلًا موجزًا لسياق الاستقرار الإجتماعي والنزاع في قضاءَي النبطيّة وبنت جبيل في محافظة النبطيّة. ويستند التحليل إلى البحث الميداني الذي أُجري في كلٍّ من القضاءَين المذكورين بين ١٤ تشرين الأول/أكتوبر و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠١٥، وتضمّن مقابلات مع ٢٥ من المُجيبين الرئيسيين، بمن فيهم أعضاء في منظّمات المجتمع المدني، وصحافيين، وممثّلين حكوميّين، وأصحاب عملٍ محليّين، بالإضافة إلى أفراد من المجتمع اللبناني واللاجئين السوريين[١].

يشكّل التقرير مدخلًا إلى السياق وتحليلًا سريعًا للنزاعات بالاستناد إلى العمل الميداني المحدود الذي أجراه فريق العمل، والتقارير الإخباريّة، والبحوث الحاليّة ذات الصّلة، وبالتالي يُمكن التعامل معه كلمحة عن السياق الحالي، لا كتوصيف شاملٍ للمنطقة. ويهتمّ التحليل بشكلٍ رئيس بالنزاعات ذات البعد الإجتماعي والإجتماعي – السياسي على الصعيد المحلّي، مع التركيز بشكلٍ خاصّ على المسائل التي تهمّ المنظّمات الإنسانيّة وتلك المعنيّة ببناء السلام.

٢. السياق

يشكّل كلٌّ من قضاء النبطيّة وقضاء بنت جبيل جزءا من محافظة النبطيّة التي تضمّ أيضًا قضاءَي حاصبيا ومرجعيون غير المشمولَين في هذا التقرير. تاريخيًا، رُسّمَت الحدود الإداريّة للمناطق في محافظتَي النبطيّة وجنوب لبنان بما يلائم المصالح الانتخابيّة للسياسيين اللبنانيين في الماضي. فعليًا، تتشابه القرى في هاتين المنطقتَين بشكلٍ كبيرٍ مع قرى قضاء صور من حيث النشاط الإقتصادي، والتكوين الدّيني، والإنتماء السياسي.

في هذه المنطقة المتجانسة بدرجة عالية، يمكن التمييز بين المناطق المدينيّة (النبطيّة والقرى المحيطة بها) والبلدات الكبيرة (مثل بنت جبيل) من جهة، والمناطق الريفيّة أو القرى الأصغر حجمًا من جهة أخرى. فالأولى تتّسم بتنوّعٍ في النشاطات الاقتصاديّة ولا تعتمد بشكلٍ رئيسٍ على الزراعة، وقد عرف أهلها تاريخيًا مستوياتٍ أعلى من التحصيل العلمي. وتُعرف هذه المدن والبلدات بتقليدٍ ثقافيٍّ ومدنيٍّ أقدم زمنيًا، إذ لطالما كانت النبطيّة وبنت جبيل مسقط رأس كتّاب وأكاديميّين بارزين. كذلك، يمكن التمييز بين البلدات الحدوديّة التي كانت ترزح تحت الإحتلال الإسرائيلي من العام ١٩٧٨ وحتّى العام ٢٠٠٠ من جهة، والقرى الأخرى في المنطقة من جهة آخرى، إذ عرفت كلٌّ من هاتين المنطقتين طيلة اثنين وعشرين عامًا مساراتٍ اقتصاديّةً وسياسيّةً متباينة. وتعامل بعض الأفراد في القرى الحدوديّة مع الإدارة العسكرية الإسرائيليّة في خلال تلك الفترة، وقد غادر بعضهم البلاد أو صدرت بحقّهم أحكامٌ قضائيّةٌ على خلفيّة دورهم هذا. اليوم، صار بعض هؤلاء أو أفراد عائلاتهم مؤيّدين أوفياء لـ«حزب الله» في محاولةٍ لتحسين صورتهم الملطّخة في قراهم.

أ. الديموغرافيا

يُعتبر قضاءا النبطيّة وبنت جبيل قليلَي السكّان نسبيًا، إذ يصل عدد السكّان فيهما إلى ٢٠٠،٠٠٠ نسمة، ما يشكّل أقلّ من ٥٪ من مجموع السكّان في لبنان. وتستضيف المنطقة حوالي ٣٩،٠٠٠ لاجئٍ سوريٍّ، ما يجعل نسبة السكّان السوريين للّبنانيين بمعدّل ١:٥، أي أقلّ من المعدّل الوطني ١:٤. كذلك، لا توجد في المنطقة أيّ مخيّماتٍ غير رسميّةٍ، إذ يعيش اللاجئون في غرفٍ أو بيوتٍ مستأجَرة.

---

١ أجرت المقابلات بالعربية باحثتان أحدهما لبنانية الجنسية والآخرى سورية الجنسية، وجرى تسجيل بعضها بموافقة المُحاوَرين. لكن التقرير لا يقدّم مجرّد ملخّصٍ للمسائل الأساسيّة التي ذكرها المُحاوَرون، بل يقدّم تحليلًا لا يأخذ تصريحات المُحاوِرين كما هي، إنّما يعمد إلى المقارنة بين وجهات نظرٍ وآراء متنوّعةٍ من أجل الوصول إلى هذه الخلاصة التحليليّة.

الجدول ١: المعلومات الديموغرافيّة الرئيسة

	قضاء النبطيّة	قضاء بنت جبيل
عدد البلديات	٣٨ بلديّة مسجّلة. مدينة النبطيّة هي مركز القضاء.	٣٨ بلديّة مسجّلة. بلدة بنت جبيل هي مركز القضاء.
مجموع السكّان اللبنانيّين[٢]	١٢٥،٣٢١	٦٦،١٢٠
عدد اللاجئين السوريّين[٣]	٣٠،٢٧٦	٨،٧٣٣

ب. التكوين السياسي والدّيني

الأكثريّة الساحقة من سكّان القضاءَين هي من المسلمين الشيعة، مع وجود عددٍ قليلٍ من القرى التي تضمّ مسيحيّين (موارنة) أو مسلمين من المذهب السنّي. سياسيًا، فاز تحالف «حزب الله» و«حركة أمل» بنسبة ٨٨٪-٩٤٪ من الأصوات في الانتخابات النيابيّة في العام ٢٠٠٩، وقد شُبّه التحالف بـ«المحدلة» نظرًا لاستحالة الوقوف في وجهه منذ استئناف الانتخابات النيابيّة في مرحلة ما بعد الحرب الأهليّة.

تاريخيًا، تمثّل جنوب لبنان بسلالة سياسيّة إقطاعيّة كان آخر عنقودها كامل الأسعد، الذي هُزم لصالح الأحزاب السياسيّة القوميّة واليساريّة والدينيّة الشيعيّة، في ظلّ العسكرة التي طبعت بعض هذه المناطق في خلال الحرب الأهليّة اللبنانيّة ومن ثم فترة مقاومة الإحتلال الإسرائيلي. اليوم، يبدو أن أكثريّة من تبقّى من أعضاء الأحزاب اليساريّة والقوميّة تؤيّد الأجندة السياسيّة لـ«حزب الله» على المستوى الإقليمي لجهة مقاومة إسرائيل ودعم النظام السوري، على الرغم من الفوارق الأيديولوجيّة وإختلاف بعضهم في الرأي مع «الحزب» على مستوى السياسة المحلّية. وتوجد أصواتٌ معارضةٌ قليلةٌ جدًّا، لعلّ أبرزها أحمد الأسعد، إبن كامل الأسعد المذكور، لكنّه يتمتّع بشعبيّةٍ محليّةٍ ضئيلةٍ إن وُجدَت.

ويمكن القول أن سكّان المنطقة متديّنون بشكلٍ عام، وهو ميلٌ ازداد مع الهيمنة السياسيّة للأحزاب الدينيّة، لكنّه يعود أيضًا إلى الأهميّة التاريخيّة لمنطقة جبل عامل في تاريخ الطائفة الشيعيّة، وكونها مركزًا للعلوم الدينيّة.

الجدول ٢: التوزيع السياسي لأعضاء البرلمان

	أعضاء البرلمان بحسب الإنتماء السياسي (جميعهم من تحالف «٨ آذار»)
النبطيّة	- محمد رعد – حزب الله - عبد اللطيف الزين - ياسين جابر – حركة أمل (غير منتمٍ)
بنت جبيل	- علي بزّي – حركة أمل - أيّوب حميّد – حركة أمل - حسن فضل الله – حزب الله

[٢] وفقًا لموجز البيانات الخاص بالمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن تصنيف درجة الضعف لدى اللبنانيين واللاجئين السوريين، في شهر كانون الثاني/يناير من العام ٢٠١٤، متوفّر عبر هذه الوصلة https://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=4596 (الدخول بتاريخ ٢١-١٢-٢٠١٥). ويُعتبر عدد الناخبين المسجّلين في المنطقتَين مرتفعًا نسبيًا، وهو لا يعبّر عن عدد السكّان القاطنين فعليًا هناك نظرًا لنسبة الهجرة المرتفعة.

[٣] بالاستناد إلى بيانات شهر آب/أغسطس ٢٠١٥ بحسب المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظّمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، وبرنامج الغذاء العالمي. ٢٠١٥. «تقييم درجة ضعف اللاجئين السوريين في لبنان: ملخّص تنفيذي» http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=9645 (الدخول بتاريخ ٢١-١٢-٢٠١٥).

ج. الأمن:

باستثناء التهديدات الإسرائيليّة والإشتباكات المحدودة مع إسرائيل عند الحدود، يُعدّ قضاءا النبطيّة وبنت جبيل مستقرّين نسبيًا لجهة العلاقة بين السكّان. لكن المنطقة تتّسم بطابع أمنّي شديد، جزئيًا بسبب قربها من إسرائيل، لكن أيضًا بسبب الخطر الكامن في إمكانيّة إستهداف مصالح معيّنة نظرًا للتركيبةً السيًاسيّة والطائفيّة للمنطقة، لاسيما بعد تفجير برج البراجنة[٤]. في المناطق الحدوديّة، تفرض قوّات اليونيفيل، والجيش اللبناني، والأجهزة الأمنيّة التابعة للأحزاب السياسيّة سيطرةً شديدةً، ويحتاج كلّ الأجانب بمن فيهم اللاجئون السوريون إلى إذن خاصٍّ للعيش في المنطقة. أما في المناطق الأخرى، بما في ذلك مدينة النبطيّة النشيطة، فتحتفظ البلديّات بسجلّات محدّثة للسكّان السوريين بناءً على توجيهات من وزارة الداخليّة. وتُرسّم المناطق الأمنيّة حول المؤسّسات الحكوميّة، ويُفتّش الزوّار الوافدون إلى الأماكن المكتظّة (مثل السوق الأسبوعي في النبطيّة). كذلك، تُتّخذ إجراءاتٌ أمنيّةٌ إضافيّةٌ خلال إحياء المناسبات السياسيّة والدينيّة مثل عاشوراء والذكرى السنويّة لإخفاء الإمام السيّد موسى الصّدر[٥].

د. الإقتصاد:

إقتصاديًا، تُعتبر محافظة النبطيّة إحدى المحافظات الأفضل حالًا، بمعدّل منخفض لإنتشار الفقر الشّديد قُدّر بنسبة ٢٪ في العام ٢٠٠٨، ونسبة دون المعدّل لانتشار الفقر الإجمالي (تقارب ٢٠٪)[٦]، على الرغم من سنين الإحتلال للجنوب، والحروب الإسرائيليّة المتكرّرة التي خلّفت دمارًا كبيرًا. وبحسب المحلّلين في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المذكور أعلاه، فإن معدّل الفقر المنخفض في محافظة النبطيّة (وتحديدًا في قضاء النبطيّة) يمكن تفسيره بـ«انخفاض درجة اللامساواة نسبيًا، وارتفاع معدّل الهجرة الخارجيّة والتحويلات»[٧].

بالطّبع، تبقى التحويلات الناتجة عن الهجرة الخارجيّة أحد المصادر الرئيسة للدّخل بالنسبة إلى سكّان القضاءَين في المناطق المدينيّة والريفيّة على حدٍّ سواء، يتبعها في المناطق الريفيّة الدّخل الناتج عن الأعمال الزراعيّة، وبشكلٍ رئيس زراعة التبغ المدعومة حكوميًا. أما المحاصيل الزراعيّة الأخرى كالزيتون والتفاح (في منطقة إقليم التفاح في قضاء النبطيّة) والخضار فتُعدّ أقلّ أهميّةً من الناحية الإقتصاديّة نظرًا لضعف القطاع الزراعي على الصعيد الوطني، وتأثّر هذه الزراعات سلبيًا بمحدوديّة التصدير البرّي نتيجة الأزمة السوريّة، كما في مختلف الأراضي اللبنانية. وتشمل مصادر الدّخل الأخرى الصناعات الصغيرة (كصناعة السجاد، الحلويات، ومواد البناء)، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية الصّغيرة، والمطاعم والمقاهي في المناطق المدينيّة.

ويعمل اللاجئون السوريون محليًا في المواسم الزراعيّة وكعمال مياومين في المصانع وورش البناء، كما تعمل النساء في مدينة النبطيّة في المحال التجاريّة، والمكاتب، وعيادات الأطبّاء. كذلك، تمكّن عددٌ قليلٌ جدًّا من اللاجئين من إطلاق عملٍ خاصٍّ بهم كالأفران والخدمات.

---

[٤] مثل تفجيرَي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في برج البراجنة http://cskc.daleel-madani.org/sir/twin-explosions-targeted-borj-el-barajneh.
وتفجير ٢٠ حزيران/يونيو في ضهر البيدر http://cskc.daleel-madani.org/sir/1-dead-34-wounded-dahr-al-baydar-blast (الدخول بتاريخ ١٩-١٢-٢٠١٥)

[٥] تُنظّم في العادة في آخر شهر آب/أغسطس.

[٦] المرجع See El-Laithy, Heba, Kamal Hamdan, and Khalid Abu-Ismail. 2008. 'Poverty, Growth and Income Distribution in Lebanon'. UNDP (ص. ١٨).

[٧] المرجع ذاته، ص. ٢١.

٣. الأطراف الفاعلة

يهيمن على المشهد السياسي في بنت جبيل والنبطيّة عددٌ محدودٌ من الفاعلين الذين يتمتّعون بقوّة تفوق بشكلٍ بارزٍ قوّة أيّ خصم أو مجموعة معارِضة، كما أن التجانس الطائفيّ والسياسي معطوفًا على قوّة «حزب الله» و«حركة أمل» يطغى على كافّة الأطراف الأخرى. لكن مهما يكن، من المهمّ تقييم الفروقات المحليّة في قوّة الحزبَين المذكورَين وغيرهما من الأحزاب الموجودة.

أ. حزب الله[٨]

وهو لاعبٌ أساسيٌّ على الصّعيد المحلّي، وفاعلٌ مؤثّرٌ ورئيسٌ على الصّعيدين الوطني والإقليمي. وبينما لا تتّسع المساحة هنا للغوص في تاريخ الحزب والتحوّلات التي طرأت على سياساته وشعبيّته محليًا، من المهمّ أن نلحظ المحطّات المفصليّة الأخيرة في مساره. في العام ٢٠٠٥، برز انقسامٌ سياسيٌّ وطنيٌّ فرز الجماعات السياسيّة بين فريق ٨ آذار (بقيادة «حزب الله») وفريق ١٤ آذار (بقيادة «تيار المستقبل»)، فطفا على السّطح نزاعٌ كان يعتمل على المستوى الوطنيّ منذ العام ٢٠٠٠ – عام إنسحاب الجيش الإسرائيليّ – حول سلاح «حزب الله». وبعد الدور الرئيس الذي أدّاه «الحزب» في الاستيلاء على بيروت في العام ٢٠٠٨، تبدّلت صورته من صورة حزبٍ مقاوم كما أرساها بعد الحرب الأهليّة وكانت تحظى باحترامٍ واسعٍ تحديدًا منذ العام ١٩٩٦، إلى صورة حزبٍ طائفيٍّ منخرطٍ في النّزاعاتِ السياسيّة المحليّة اللبنانيّة.

لقد مثّل دعم «حزب الله» المستمرّ للنظام السّوري بعد بدء الاحتجاجات وتورّطه في الحرب في سوريا، محطّةً مفصليّةً أخرى في تموضع الحزب في الحلبة السياسيّة اللبنانيّة. في بداية الأزمة السوريّة، تبدّلت صورة الحزب أكثر من صورة مقاومة إلى صورة لاعبٍ إقليميٍّ يعمل بشكلٍ رئيسٍ لدعم حلفائه، ولاسيّما النظامين الإيراني والسوري. وبينما قد يصحّ الإعتقاد بتراجع شعبيّة الحزب بسبب دوره في سوريا[٩]، يشير تقييمنا إلى أن صعود الجماعات الإسلاميّة السلفيّة المسلّحة والتفجيرات التي استهدفت المدنيّين في مختلف المناطق اللبنانيّة ساهما في تعزيز القاعدة المؤيّدة للحزب محليًا.

بالإضافة إلى الخطاب السياسي الرسمي والخطابات المتلفزة لأمينه العام السيد حسن نصرالله، يحضر الحزب محليًا من خلال ممثّليه وأعضائه في القرى ومسيرات تشييع شهدائه في سوريا. وعلى الرغم من تمتّعهم بسلطةٍ محدودة، فإنّ ممثّلي الحزب المحليّون والمسؤولين المنتخَبين المنتمين إليه يؤثّرون في تشكيل التصوّرات عن الحزب، كما أنّهم مُجبَرون على التعامل مع الوقائع والتحدّيات اليوميّة. وبناءً عليه، لا يتطابق دائمًا سلوك المسؤولين المحلّيين مع الخطاب المبدئيّ للحزب على المستوى الوطنيّ.

على صعيد العضويّة، وبينما حقّق الحزب شرعيّةً وشعبيّةً محليّةً واسعةً من خلال دوره الناجح في مقاومة إسرائيل وتقديم الخدمات المحليّة، فإنّ بعض من حاورناهم يرجعون قدرة الحزب على استقطاب المقاتلين الشباب أساساً إلى البدلات الماليّة التي يدفعها لهم لقاء قتالهم في سوريا[١٠]. أما الاعتباراتُ السياسيّة الإقليميّة، كالواجب الأخلاقي المزعوم لدعم النظام السوري لقاء دعمه المقاومة في وجه إسرائيل، و/أو «الواجب الدّيني» المتمثّل بالدفاع عن مقام السيّدة زينب الذي قدّمه نصرالله في ٢٠١٣ كدافعٍ للتدخّل في سوريا[١١]، فهي اعتباراتٌ تُستَخدم خطابيًا من قبل مؤيّدي الحزب، لكنّها لا تشكّل دافعًا فعّالًا للمقاتلين الشّباب. كذلك، لم نلحظ أن عدد القتلى الكبير في سوريا قد أثّر في شعبيّة الحزب، مع الإشارة إلى أنّ اللّوم والغضب الناتجين عن موت أحد المقاتلين يُلقيَان غالبًا على السكّان السوريّين. وفي علاقته مع اللاجئين السوريّين بصفته القوّة الفعليّة على الأرض، يتدخّل ممثّلو «حزب الله» في الخلافات المحليّة، غالبًا من خلال أجهزة الدولة الأمنيّة المحليّة أو بالتنسيق معها. ومن خلال حالات النزاع التي صادفناها، يلجأ ممثّلو الحزب إلى مقاربة «التهدئة»، بحيث يتمّ الاحتواء الفوري لمظاهر النزاع العلنيّة بالتنسيق مع الفاعليّات والعائلات المحليّة.

---

[٨] لمقدّمة شاملة عن «حزب الله» وإن كانت غير محايدة في بعض الأحيان، راجع: 'Hezbollah | Mapping Militant Organizations'. 2015. October 4. http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/81?highlight=hezbollah (الدخول بتاريخ ١٩-١٢-٢٠١٥)

[٩] على سبيل المثال، راجع: Lob, Eric. 2014. 'Is Hezbollah Confronting a Crisis of Popular Legitimacy?' 78. Middle East Briefs. Crown Centre for Middle East Studies - Brandeis University.

[١٠] تشير التقارير إلى أنّ الراتب الأوّلي لمقاتل «حزب الله» يبلغ ٨٠٠ دولارٍ أميركي.

[١١] راجع: Aziz, Jean. 2013. 'Hezbollah Leader Defends Involvement in Syria - Al-Monitor: The Pulse of the Middle East'. February 5. #http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/05/hezbollah-nasrallah-speech-involvement-syria.html.

وعلى الرّغم من كثرة الأصوات المعترضة على دور «حزب الله» في سوريا – وأحيانًا بسبب إنعدام مصداقيّة هذه الأصوات – يستمرّ الحزب بالتمتّع بالقوّة الشّديدة وبقاعدةٍ انتخابيّةٍ قويّةٍ ووفيّة.

ب. حركة أمل

حتّى الآن، لم يقم هذا الحليف السياسي لـ«حزب الله» والحليف القديم للنظام السوري بأيّ دورٍ فاعلٍ في الحرب في سوريا. وقد ساهم المركز المتميّز للحركة ضمن الدّولة في الحفاظ على قوّتها السياسيّة[١٢]. محليًا، توجد منافسةٌ محدودةٌ بين «أمل» و«حزب الله» – وهي مستمدّةٌ من منافسة تاريخيّة بينهما – كما يظهر في الانتخابات المحليّة والخلافات بين مؤيّدي الحزبين من الشباب، مع العلم أن الفريقين يحافظان على العلاقة بينهما من خلال التنسيق على المستوى الوطني والإتفاق الضمنيّ على تشارك السلطة.

محليًا، تحضر «أمل» من خلال تمثيلها البرلماني وقياداتها، بالإضافة إلى عضويّتها المحليّة. وينفّذ كوادرها عمليّات أمنيّةً في بعض الأحيان، وتحديدًا في المناسبات التي تعني الحركة. ولجهة تعامل الحركة مع قاعدتها الإنتخابية، يبرز دور النوّاب الفاعلين الذين يزورون الجنوب[١٣] باستمرارٍ للحفاظ على قاعدةٍ من المريدين من حولهم، وكذلك من خلال التفاعل المباشر مع رئيس الحركة نبيه بري شخصياً، والمؤسّسات الحكومية الواقعة تحت سيطرته. ومع دخول برّي في أواخر السبعين من العمر، تتضارب التكهّنات بشأن خليفته كرئيسٍ لمجلس النواب وكرئيسٍ للحركة، وهو أمرٌ يظلّ غير واضحٍ لاسيما أنّ برّي لا يبدو وكأنّه يعدّ خليفةً[١٤] له كما يفعل السياسيّون اللّبنانيّون في العادة.

ج. الأجهزة الأمنيّة العاملة على الصعيد المحلّي

ككثيرٍ من المناطق اللبنانيّة، تتّسم مناطق النبطيّة وبنت جبيل بطابعٍ أمنيٍّ شديدٍ للأسباب المذكورة سابقًا، بالإضافة إلى الإعتبارات الأمنيّة المتّصلة بأزمة اللاجئين السوريين، لاسيما منذ اشتباكات عرسال. ويساهم هذا الطابع الأمني معطوفًا على أسبابٍ أخرى، في إزدياد قوّة الأجهزة الأمنيّة المختلفة على المستوى المحلّي. في النبطيّة، تم انشاء خليّة أمنيّة على مستوى المنطقة، وتتألّف من ضبّاط يمثّلون الأجهزة الأمنيّة الخمسة، بالإضافة إلى ثلاثة ممثّلين عن الإدارات المدنيّة، وممثّلٍ عن المجتمع المدني[١٥]. وتجتمع الخليّة الأمنيّة أسبوعيًا لتنسّق السياسة المحليّة في التعامل مع اللاجئين السوريين ومشكلاتهم، وهي تُدار من مكتب المحافظ وترفع التقارير مباشرةً إلى وزارة الداخليّة. ومع أنّ هذه اللجنة شُكّلت في كافّة المحافظات بناءً على توصيةٍ من وزارة الداخليّة، إلا أن لجنة قضاء النبطيّة تبدو فعّالةً بشكلٍ خاصٍّ، وتمثّل مرجعًا للسياسات الرئيسة المتعلّقة باللاجئين السوريين. كذلك، تتضمّن اللجنة تمثيلًا للمجتمع المدني وتنسيقًا معه، في محاولةٍ لتوسيع دائرة تركيزها من المسائل الأمنيّة لتشمل الجوانب الحقوقيّة والاجتماعيّة والإنسانيّة[١٦].

د. الأحزاب القوميّة واليساريّة[١٧]

تُعتبر هذه الأحزاب هامشيّةً على مستوى القوّة وعدد الأعضاء، وقد تمتّعت تاريخيًا بسلطةٍ أكبر وما زالت تحظى بكثيرٍ من المؤيّدين. سياسيًا، يدعم أعضاء هذه الأحزاب ومؤيّدوها مقاومة «حزب الله» ضدّ إسرائيل، لكنّهم يختلفون في الموقف تجاه انخراطه في الحرب السوريّة. وتقع بعض الصّدامات نتيجة القيم المحافِظة لـ«حزب الله» ومحاولاته تطبيق الممارسات الإسلاميّة في المنطقة من جهةٍ، والقيم

---

[١٢] لوقتٍ طويل، شمل هذا «مجلس الجنوب» الذي كان مسؤولًا عن مشاريع البنى التحتيّة في الجنوب، ومازالت سيطرة «أمل» تشمل «إدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية» (الريجي). وتمثّل زراعة التبغ التي تدعمها هذه الإدارة مصدرًا رئيسًا للدّخل في المنطقة.

[١٣] ياسين جابر هو أحد الأمثلة عن عضوٍ برلمانيٍّ منتخبٍ محليًا وذي حضورٍ محليٍّ قويٍّ، ويستمرّ بالتمتّع بقاعدة من المؤيدين بشكلٍ مستقلٍّ عن الحركة.

[١٤] دارت بعض التكهّنات في آذار/مارس ٢٠١٥ عند انعقاد مؤتمر «حركة أمل» عن إمكانيّة أداء الإبن البكر لبرّي، عبدالله، دورًا أكبر في قيادة الحركة، وهو أمرٌ لم يتحقّق. بالتزامن مع ذلك، إستقال أحد رجال الرّعيل الأوّل في الحركة، هاني قبيسي، من منصبه كرئيس لإقليم النبطيّة في الفترة ذاتها – أنظر Luca, Ana Maria. 2015. The Legacy of the Amal Movement https://now.mmedia.me/lb/en/reportsfeatures/565120-the-legacy-of-the-amal-movement».

[١٥] يشمل الأعضاء ممثّلين عن الأمن العام، ومخابرات الجيش، وأمن الدّولة، ووحدة المخابرات في قوى الأمن الداخلي، والشرطة المحليّة، بالإضافة إلى ممثّلٍ عن وزارة الشؤون الإجتماعيّة، ووزارة التربية، والطبيب المكلّف من قبل المحافظة، وكذلك ممثّل عن لقاء الاندية والجمعيّات في النبطيّة.

[١٦] بدأت اللجنة مؤخّرًا بتلقّي الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتتمكّن من دمج الجوانب الاجتماعيّة والإنسانيّة في عملها. كذلك، أشار شركاء الأمم المتحدة إلى أنّ مكتب المحافظ يساهم إيجابيًا في الحفاظ على الاستقرار من خلال منع البلديّات بشكلٍ فعّالٍ من جباية الأموال من اللاجئين.

[١٧] تشمل هذه الأحزاب «الحزب الشيوعي اللبناني»، و«الحزب السوري القومي الإجتماعي»، و«حزب البعث»، وغيرها من الأحزاب.

العلمانيّة والليبراليّة اجتماعيًا التي يثمّنها الأفراد المنتمون إلى هذه الأحزاب من جهة أخرى، لكنها تترك أثرًا ضعيفًا على المستوى السياسي. على مستوى العلاقة مع اللاجئين السوريين، ينشط بعض هؤلاء الأعضاء والمؤيّدين في منظّمات المجتمع المدنيّ، ويدعمون خطابًا مرتكزًا على حقوق الإنسان في تعاملهم مع أزمة اللاجئين، ويشكّلون صوتًا أخلاقيًا هامًا يؤثّر في الخطاب الأمني السّائد[١٨].

هـ. مستخدِمو اللاجئين السوريين

بالنسبة إلى كثيرٍ من السوريين، يمثّل أرباب العمل نقطة التواصل الرئيسة مع المجتمع اللبناني. ويشمل ذلك أصحاب العمل في مدينة النبطيّة، بالإضافة إلى المتعهّد الذي يوظّف عدّة عمال في الزراعة أو في ورش البناء. ومن المهم الإشارة إلى المستخدِمين الكبار، وتحديدًا المؤسّسات الصناعيّة وجمعيّة تجّار النبطيّة التي قد يكون لها القول الفصل في الأنشطة المتّصلة بمعيشة اللاجئين السوريين. في الجنوب، تبرز العلاقة الرعائية بين رب العمل اللبناني والمياوم السّوري بشكلٍ أخفّ منها في البقاع على سبيل المثال، وهي علاقةٌ تعود إلى ما قبل الأزمة السورية. لكن ربّ العمل يظلّ المرجع الأوّل للسوريين الذين يواجهون المشكلات الأمنيّة أو البيروقراطيّة. وسُجّلت حوادث استغلالٍ وتحرّش من قبل أرباب العمل بعددٍ من العمال السوريين، إذ يستفيد أرباب العمل من فوارق القوّة مع عامليهم وغياب الدّعم للاجئين[١٩]. من جهة أخرى، لاحظنا حادثتَين قدّم فيهما ربّ العمل الدعم للعاملات من الإناث ضدّ التحرّش، وعدّة حوادث أخرى دعم فيها ربّ العمل عمّاله في مطالبتهم بالحصول على أجورهم المتأخّرة من أرباب عملٍ آخرين. وزادت قوانين الإقامة والعمل الجديدة للسوريين في لبنان من إعتماد العمال السوريين على مستخدِميهم (بدأ العمل بها في بداية العام ٢٠١٥ — أنظر القسم ٤,٤) ، إذ يحتاجون إلى دعمهم للحصول على الإقامة، ما عزّز من سلطة المحسوبيّة لأرباب العمل[٢٠].

و. البلديّات

بتوجيهٍ من وزارة الداخليّة ومكتب المحافظ، تحتفظ البلديّات بسجلّات محدّثة للاجئين السوريين المقيمين في مناطقها. وتشكّل هذه العمليّة شبه تسجيلٍ، وتغطّي جميع السوريين المقيمين محليًا بمَن فيهم غير المسجّلين في المفوضيّة الساميّة ومَن لا يحملون أوراق الإقامة القانونيّة. وعلى الرغم من المحدوديّة المحتملة لهذا النظام[٢١]، تبقى البلديّات مصدرًا رئيسًا للمعلومات، ويؤدّي بعضها دورًا أساسيًا كنقطة وصلٍ أولى بين اللاجئين ومجتمع الإغاثة، بينما ينحصر دور غالبيّتها في إدارة النزاعات والمسائل الأمنيّة. وبناءً على تصوّرات عددٍ قليلٍ من اللاجئين ممّن قابلناهم، تبقى البلديّة نقطة الإتصال الأولى والأكثر تمتّعًا بثقة اللاجئين بين السلطات اللبنانيّة، وتحديدًا في القرى.

ز. المنظّمات غير الحكوميّة ومجتمع الإغاثة

أدّى العدد المحدود نسبيًا للاجئين في المنطقتَين، معطوفًا على تراجع كميّة المساعدات، إلى تقليص أهميّة مجتمع الإغاثة كلاعبٍ أساسي، إذ يقلّ التواصل اليوميّ بين اللاجئين السوريين من جهة، والمنظّمات غير الحكوميّة ومجتمع الإغاثة من جهة آخرى. كما أنّ قوانين الإقامة الجديدة التي أصدرتها وزارة الداخليّة للسوريين من اللاجئين وغير اللاجئين، نقلت بشكلٍ متزايدٍ وزن الإدارة البيروقراطيّة لحيوات اللاجئين السوريين في لبنان إلى وزارة الداخليّة. لكن الوزارات الأخرى كوزارات الشؤون الاجتماعيّة والصحّة العامة والتربية تستمرّ في تقديم الخدمات الضروريّة اليوميّة للاجئين كالتعليم والطبابة والدعم الإجتماعي. كذلك، يرى المجتمع اللبناني في فرص التوظيف في المنظّمات غير الحكوميّة مصدرًا هامًا للمعيشة في الجنوب. ولكن تبقى لذلك عواقب سلبيّة على الخيارات المهنيّة للشباب، إذ توفّر الوظيفة في القطاع الخيري والتنموي مكاسب جيّدةً نسبيًا على المدى القريب، لكنّها تظلّ غير مستقرّةٍ على المدى البعيد. بالإضافة إلى ذلك، تترك المساعدات التي تقدّمها المنظّمات غير الحكوميّة أثرًا مباشرًا في المجتمعات

---

[١٨] علمنا أيضًا بوجود «لجنة العمّال السوريين» التي أنشئَت بزعم حماية حقوق العمّال السوريين. في الواقع، تتوفّر لدينا معلوماتٌ قليلةٌ عن هذه اللجنة، باستثناء المعلومات غير المؤكّدة التي تفيد بأنها كانت موجودةً قبل الأزمة السوريّة، وهي تتبع لـ«حزب البعث» السوري، وتقدّم الدعم للعمّال مقابل ولائهم السياسي.

[١٩] HRW, How Lebanon's Residency Rules Facilitate Abuse of Syrian Refugees.

[٢٠] من المهمّ الإشارة إلى عدم وجود معلوماتٍ دقيقةٍ عن عدد السوريين المتقدّمين بطلبات الحصول على حقّ الإقامة في قضاءَي النبطيّة وبنت جبيل، وكذلك عن نسبة أولئك الذين يعيشون و/أو يعملون هناك من دون أوراقٍ قانونيّة.

[٢١] في كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٥، وبعد استكمال البحث الميداني لهذا التقرير، نظّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ثلاث دوراتٍ تدريبيّةً على مستوى المناطق على استخدام برنامج وأداة تقييم التوتّر المطوّرَين حديثًا، لأعضاء اللجان الأمنيّة في مناطق صيدا والنبطيّة ومرجعيون. وبحسب المفوضيّة السامية، أشار المشاركون في هذه التدريبات إلى أن البلديّات لا تحفظ سجلّاتٍ محدّثةً للاجئين المقيمين في مناطقها بسبب النقص في الموارد والتنقّل المتكرّر للاجئين.

المضيفة على شكل بدلات الإيجار لأصحاب الأرض، ونفقات الطعام في محال البقالة، إلخ[٢٢]. وتتوفّر معلوماتٌ قليلةٌ عن سياسة المساعدات على المستوى المحلّي، إذ لاحظنا إنتشار التصوّرات السلبيّة عن المنظّمات الدوليّة والمحليّة التي غالبًا ما توصف كعديمة الفاعليّة، وتُتّهم أحيانًا بالتوزيع غير العادل للمساعدات، بل حتى بالإحتيال. وعلى الرغم من ذلك، تستمرّ المنظّمات غير الحكوميّة بأداء دورٍ هامٍ في المناصرة من أجل مقاربةٍ ترتكز على حقوق الإنسان في التعامل مع مسألة اللاجئين.

٤. قضايا النزاع

غالبًا ما يصف عاملو الإغاثة جنوب لبنان كمنطقة تقلّ فيها النزاعات العلنيّة بين اللاجئين السوريين والمجتمع المُضيف. ويتّسم هذا الوصف بدرجة عاليةٍ من الدقّة، لاسيما نتيجة نسبة اللاجئين المنخفضة نسبيًا في مقابل المجتمعات اللبنانيّة المُضيفة. بالتالي، من الصعب تحديد قضايا معيّنة ينجم عنها النزاع، ومن الأجدى وصف القضايا المطروحة أدناه كمصادر توتّرٍ (أيضًا أنظر الشكل ١: تحليل القوى المؤثّرة في الإستقرار الإجتماعي).

وعلى عكس الشكاوى العلانيّة في المناطق الأخرى من أنّ اللاجئين السوريين ينافسون اليد العاملة اللبنانيّة، يبدو اللاجئون في هذه المنطقة كرافعة اقتصاديّة للمجتمع، إذ يوفّرون العمالة الرخيصة في القطاع الزراعي، ويساهمون في الإقتصاد المحلّي من خلال الإنفاق[٢٣]. كما أنّ الإختلافَ الناتج عن إنتماء غالبيّة أفراد المجتمع اللبناني المضيف إلى الطائفة الشّيعيّة وغالبيّة اللاجئين السوريّين إلى الطائفة السنيّة، ليس له أيّ تبعات سلبيّة بادية على العلاقة. بالطّبع، وعلى الرغم من أن بعض السوريين عبّروا عن مخاوفهم من أن يُنظر إليهم سلبيًا بسبب إنتمائهم الدّيني، لم يأتِ أيٌّ من اللبنانيين ممّن قابلناهم على ذكر الأمر كمدعاة للقلق، مع الإشارة إلى متغيّرات كالجنسية، والميول السياسيّة، والطبقة الاجتماعيّة، والتمايز بين طرق الحياة المدينيّة والريفيّة والبدويّة، بصفتها عوامل أكثر تأثيرًا في العلاقات السورية – اللبنانية على المستوى المحلّي.

١. الموازنة بين المخاوف الأمنيّة وإحترام حقوق الإنسان وحريّة الحركة

تسبّب دور «حزب الله» المستمرّ في النزاع السّوري بتفاقم التهديد ضدّ الأماكن التي يتمتّع فيها بدعم شعبيٍّ كبير، كما نجم عنه لجوء الحزب وأجهزة أمنيّة مختلفة إلى تعزيز الأمننة[٢٤] في هذه المناطق خوفًا من هجمات انتقاميّة محتملة. أما بالنسبة إلى اللاجئين السوريين في جنوب لبنان فقد تجلّت هذه الأمننة عبر مراقبة أعداد وإقامات جميع السوريين، وفرض القيود على حركتهم، وإخضاعهم للتفتيش الأمني الروتينيّ. وتفرض معظم المجتمعات[٢٥] في القضاءَين قيودًا على حركة السوريين ليلًا، ويلتزم السوريون بهذه القيود، بل غالبًا ما يفرضون على أنفسهم ساعاتٍ معيّنةً لمنع التجوّل خوفًا من التعرّض للإعتداء، وليس بسبب تطبيق البلديّات القرار. وتشتدّ هذه القيود في الفترات ذات الأهميّة السياسية أو الدّينية، وعلى حساب حريّة اللاجئين في غالب الأحيان. وفي خلال العمل الميداني، لاحظنا حالات لعائلات أُجبرت على البقاء في المنزل طيلة اليوم في أثناء هذه المناسبات، أو طُلب منها إخلاء المنزل لدواعٍ أمنيّة. إلى حدٍّ ما، تبدو المخاوف الأمنيّة محقّةً. فمن وجهة نظر بناء السلام، إنّ الأثر السلبي المحتمل على الأمد الطويل في العلاقات بين اللاجئين والمجتمعات المُضيفة نتيجة أيّ حادثٍ أمنيٍّ جدّيٍ يستدعي الإحتراز الأمنيّ. لكن في الوقت عينه، تترك هذه

[٢٢] UNDP and UNHCR (2015), Impact of the Humanitarian Aid on the Lebanese Economy.

[٢٣] من غير الممكن إجراء تقييم كمّي لإزدياد نسبة العمالة السورية في محافظة النبطيّة، إذ لطالما كان قياس عدد العمال السوريين في لبنان أمرًا بالغ الصّعوبة، وتتباين التقديرات بشأنه كثيرًا. وبحسب تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قُدّر عدد العمال السوريين في لبنان ما بين ٢٠٠،٠٠٠ و٤٥٠،٠٠٠ في أواخر العام ١٩٩٥. أما «شبكات المعلومات الإقليميّة المتكاملة» (IRIN) فقدّرت العدد بـ ٣٠٠،٠٠٠ عامل سوري في لبنان في نهاية العام ٢٠٠٩. لكن الملاحظات الميدانيّة (وبيانات المفوضية السامية عن عدد اللاجئين السوريين في لبنان) تشير إلى الإزدياد البارز في العمالة السورية الموجودة، والتي صارت متوفّرةً طيلة فترات السّنة وبكلفة منخفضة نسبيًا. بالإضافة إلى ذلك، شهدت مناطق جنوب لبنان ولاسيما القرى الحدوديّة تغيّرات سياسيّةً واقتصاديّةً بارزةً منذ العام ٢٠٠٠، نتجت عنها زيادةٌ في السيولة المحليّة وارتفاعٌ في الطّلب على العمالة الأجنبيّة. راجع IRIN. ٢٠٠٩. «LEBANON-SYRIA: http://www.irinnews.org/report/83900/lebanon-syria-wretched-conditions-for-syrian-workers and UNDP. 2009. «Toward a Citizen's State: 2008-2009 The Lebanon National Human Development Report.

[٢٤] يُستخدَم مفهوم الأمننة (Securitization) في هذا التقرير وفق تعريف مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية: أي التكوين الاجتماعي للاجئ السوري كتهديدٍ أو «العمليّة التي تُرفَع من خلالها القضايا غير المسيّسة (التي لا يتمّ الحديث عنها) والمسيّسة (التي تُناقش في المساحة العامّة) إلى مصافّ القضايا الأمنيّة التي يجب التعامل معها بشكلٍ طارئٍ، ما يُشرعِن تجاوز النقاش العام والتدابير الديموقراطيّة

http://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0091.xml

[٢٥] على الرغم من أننا لم نقم بمسح لكافّة المجتمعات في القضاءَين، إلا أن الساعات المحدّدة لمنع التجوّل كانت مفروضةً في كل المجتمعات التي زرناها، كما كان موصًى بها في كافّة بلدات قضاء النبطيّة من قبل اللجنة الأمنيّة.

الإجراءات الأمنيّة آثارًا سلبيّةً على مستويين: الأوّل، أنّها تُطبّق من دون اعتبارٍ لتأثيرها في حقوق وحريّات اللاجئين السوريين، فارضةً في غالب الأحيان تدابير صارمةً غير ضروريّة؛ وثانيًا، أن هذه الإجراءات تصوّر السوريّ كتهديدٍ أمنيّ، محوّلةً كلّ فردٍ سوريٍّ إلى مشتبهٍ به محتملٍ، ومعزّزةً التنميط السّلبي للاجئين السوريين.

٢. التوتّر السياسي والهجومات على اللاجئين السوريين بغرض «الثأر»

سجّلت بعض وسائل الإعلام[٢٦] إستهدافًا للاجئين السوريين في البلدات والقرى التي خسرت من أبنائها مقاتلين في «حزب الله» أو جنودًا في الجيش اللبناني في المواجهات مع قوى المعارضة السوريّة المسلحة أو الجماعات الإسلاميّة المسلّحة؛ وهي على الأرجح المظاهر العلنيّة الرئيسة للتوتّر السياسي بين اللاجئين السوريين والمجتمع المُضيف. وبحسب ما قيل لنا، إنّ منفّذي هذه الاعتداءات هم شبّانٌ يتصرّفون في لحظة إنفعالٍ، وعلى الرغم من كونهم مؤيّدين لـ«حزب الله» أو لـ«حركة أمل»، إلا أنهم لا يتصرّفون بالضرورة بناءً على توجيهات من قياداتهم. وفي الحالتَين اللتين تمكنّا فيهما من اللقاء بالضحايا السوريين بعد الحادثة، علمنا أنّ شخصيات سياسيّةً وإجتماعيّةً اتّصلت بالضحايا لمتابعة الوضع معهم كما جرت العادة، وفي إحدى الحالتَين أُجبر المعتدون على الاعتذار. لكنّ هذا النوع من الوساطة يظلّ غير وافٍ، فالسوريون المُعتدى عليهم يستمرّون بالشعور بالضعف ويعتقدون أنّ الاعتذار والوساطة إستعراضيّان فقط، وأن الأحزاب القويّة محليًا لا تقوم بما فيه الكفاية لمنع هذه الاعتداءات من الوقوع. كذلك، لا يتمّ تعويض السوريين عن تكاليف العلاج الطبّي أو الخسائر التي تلحق بهم نتيجة اضطرارهم إلى التغيّب عن العمل. أما الأحزاب المحليّة وممثّلو القوى الأمنية فيجدون أنه من الصعب السيطرة على شبّانٍ عابثين، سواء في حالات التهجّم على السوريين أو على غيرهم. كما أعطى هؤلاء أمثلةً عن الحوادث التي يدخل فيها شباب «حركة أمل» في عراكٍ عنيفٍ مع شباب «حزب الله»، وتكاد تعجز القوى الأمنيّة عن التدخّل، ومن ثمّ لا يُعتقل أحد. أما لجهة الإستجابة الشعبيّة من قبل المجتمع اللبناني ففي كافّة الحالات التي صادفناها تدخّل بعض المتفرّجين أو المعارف من اللبنانيين لمساعدة الفرد السوري الذي يتعرّض للاعتداء وتقديم الحماية له.

٣. العلاقات الإجتماعيّة اللبنانية – السورية وعلاقات الزواج والإستغلال المبني على النوع الإجتماعي (الجندر)

يعيش كثيرٌ من اللاجئين السوريين اليوم مُحاطين حصرًا بأسرتهم النواتيّة، بعدما تركوا عائلتهم الممتدّة ومجتمعهم المحافظ وشديد التماسك. تغيير مكان الإقامة، والتفاعل مع المجتمع اللبناني، وتحوّل منظومة العلاقات التي تحتضن اللاجئين، هي عوامل أطلقت تغييرات اجتماعيّةً داخل مجتمع اللاجئين نفسه. وفي المناطق المدينيّة والبلدات الكبيرة، خفّف هذا الواقع من القيود الاجتماعيّة ومنح النساء قدرًا أكبر من الحريّة. أما في المناطق الصغيرة، وتحديدًا تلك التي ينتمي فيها اللاجئون إلى العائلة أو القرية ذاتها، فقد عنى ذلك مزيدًا من القيود الإجتماعيّة، إذ يراقب أفراد المجتمع السوريّ سلوك بعضهم البعض ليضمنوا ألا يخرّب سلوك فردٍ واحدٍ العلاقة بينهم وبين المجتمع اللبناني المُضيف.

بالتساوي، كان لأزمة اللاجئين السوريين أثرٌ اجتماعيٌّ على المجتمع اللبناني يبرز جليًا في الزواج والعلاقات العاطفيّة. وحصلت زيجاتٌ كثيرةٌ بين رجالٍ لبنانيين متقدّمين في السن أو رجالٍ ليست لديهم القدرة الماديّة للزواج من جهة، ونساءٍ سوريّاتٍ ممّن هنّ في موقع ضعف بشكلٍ عام، ويُنظر إليهنّ على أنّهنّ أقلّ تطلّبًا واشتراطًا مقارنةً بنظيراتهنّ اللبنانيّات. كذلك، ذكر بعض من حاورناهم الإتهاماتِ التي تُساق ضدّ بعض الأفراد من اللاجئات ممّن يتوسّلن الخدمات الجنسيّة كآليّة سلبيّة للتعامل مع الأزمة. وفي هذه المقابلات، سيقت هذه الاتهامات مع مزاعم لا يمكن إثبات صحّتها بأنّ القوى الأمنيّة داهمت مقهىً أو بيتًا معينًا تُقدّم فيه هذه الخدمات. ولعلّ أهميّة هذه المزاعم تمكن في رمزيّتها، إذ أنّها تُساق ضمن خطابٍ أخلاقيٍّ أوسع، يصوّر أولئك المنخرطين في هذه الممارسات على أنّهم منحطّو القدر، ويضع «الثقافة» اللبنانيّة في مكانةٍ أخلاقيّةٍ أرفع.

بالتوازي مع ذلك، سمعنا عدّة اتّهامات سيقت ضدّ أفرادٍ من المجتمع اللبناني المُضيف بأنّهم يتحرّشون بالنساء السوريات ويستغلّونهنّ، لاسيما أرباب العمل اللبنانيين في المناطق المدينيّة، وضدّ النساء المطلّقات أو الأرامل. وبينما تمكنّا من توثيق حالة تحرّشٍ واحدة[٢٧]،

[٢٦] على سبيل المثال، أنظر Lebanon Villagers Attack Syrians after Hezbollah Death.» 2015. NOW. August 14. https://now.mmedia.me/lb/en/NewsReports/565735-lebanon-villagers-attack-syrians-after-hezbollah-death.

[٢٧] في هذه الحالة، ذكرت أرملةٌ في بداية الثلاثينات من العمر أمثلةً عدّةً عن تلقّيها طلباتٍ ذات طبيعةٍ جنسيّةٍ وطلب زواجٍ متكرّرٍ من رجلٍ لبنانيٍّ متزوّج. وترافق طلب الزواج هذا مع مضايقاتٍ تعرّضت لها الأرملة من زوجة الرجل واتّهاماتٍ بإغوائه، بالإضافة إلى شعورها بتضرّر صورتها وحياتها اليوميّة في القرية بشكلٍ كبير.

لاحظنا وجود مروحة واسعة من العلاقات بين الذكور والإناث، مغروسةً في سياق فوارق القوّة والحاجات الإجتماعيّة – الإقتصاديّة للاجئين، ما يسهّل الإستغلال، لكنّه لا يخلو دائمًا من علاقات فعليّة.

٤. السياسات على المستوى الوطنيّ تغذّي السلوكيّات التمييزيّة على المستوى المحلّي

على المستوى المحلّي، شهد لبنان في العام ٢٠١٥ تكريسًا لسياسة وطنيّة[٢٨] للتعامل مع السوريين في لبنان والحدّ من أعداد اللاجئين[٢٩]. وتضمّنت هذه السياسة قيودًا على الدّخول إلى لبنان[٣٠]، والتشدّد في مسائل الإقامة، وتعريفًا أضيق لمفهوم اللاجئ. على صعيد الممارسة، تبدو هذه السياسة شديدة الغموض. في قضاء النبطيّة على سبيل المثال، وبناءً على حديث مختصر مع ضابط في الأمن العام، وكما هو مبيّنٌ على لوح المعلومات، هناك نوعان من الإقامات التي تُمنح رسميًا؛ الأوّل، لأولئك المسجّلين في المفوضيّة السامية، ومن بين المستندات المطلوبة وثائق التسجيل مع المفوضية السامية، وإثبات إقامة، وتعهّد موقّع بعدم العمل في لبنان. أما النوع الثاني هو خاص بوضع من هم غير مسجّلين في المفوضية السامية، ويتطلّب وجود كفيل لبناني وإثبات إقامة[٣١]. فعليًا، معظم الرجال وتحديدًا من هم في سنّ العمل، لا يعامَلون كلاجئين بغضّ النظر عن حال تسجيلهم. وكانت حجّة الضابط بهذا الشأن أنه لا يوجد في لبنان راهناً رجالٌ سوريون لا يعملون. ويؤثّر هذا الوضع في عائلات هؤلاء الرجال، ولاسيما الأطفال دون سنّ الخامسة عشر الذين يرتبط وضعهم القانوني بربّ الأسرة[٣٢]. كذلك، تترك الحاجة إلى تجديد الإقامة آثارًا ماديّةً واجتماعيّةً على أصحاب العلاقة، فكلفة الإقامة تبلغ 200$ سنويًا لكلّ فرد راشد في الأسرة، ولا يمكن تسجيل الأطفال حديثي الولادة لأمّهات لا يحملن الإقامات. كثيرٌ من العقبات يعرقل التجديد القانونيّ للإقامة، وقد عبّر اللاجئون عن صعوباتٍ جمّةٍ في التعامل مع ما يبدو كمتاهةٍ من التدابير البيروقراطيّة.

على الصّعيد الاجتماعي، تترافق هذه القيود البيروقراطيّة مع خطاب شعبيٍّ ينزع الشرعيّة عن اللاجئين. وهذا الخطاب المُعمّم عبر السياسيين اللبنانيين والإعلام على حدٍّ سواء، يغذّي عمليّة تصوير السوريين على أنّهم «الآخرين»، وبالتالي يعزّز التمييز ضدّهم. كذلك، إعتبر كثيرٌ ممّن حاورناهم أنّ الحلّ الرئيس للصّعوبات التي يواجهها اللاجئون السوريون هو في عودتهم إلى المناطق الآمنة في سوريا، ومعظمهم لم يعتقد بأنّ الدولة اللبنانيّة لديها إلتزاماتٌ تجاه اللاجئين. هكذا، تساهم التدابير في إضعاف اللاجئين، وتؤثّر بشدّة في حريّة الحركة لدى الرجال البالغين، لاسيما في ما يتعلّق بفرص العيش، إذ يتزايد اعتمادهم على الرّعاة المحليّين والوسطاء (كالكفلاء وأصحاب الأرض).

---

[٢٨] بحسب «ورقة سياسة النزوح السوري الى لبنان» المُصادَق عليها من قبل الحكومة اللبنانيّة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. راجع «مقررات جلسة مجلس الوزراء التي عقدت بتاريخ ٢٣ تشرين الاول ٢٠١٤» http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=6118 (الدخول بتاريخ ١٩-٠١-٢٠١٦).

[٢٩] للإطّلاع على مناقشة ورقة السياسة:

Saghieh, Nizar, and Ghida Frangieh. 2014. «The Most Important Features of Lebanese Policy towards the Issue of Syrian Refugees: From Hiding Its Head in the Sand to 'Soft Power.'» Heinrich Böll Stiftung Middle East. https://lb.boell.org/en/2014/12/30/most-important-features-lebanese-policy-towards-issue-syrian-refugees-hiding-its-head. (الدخول بتاريخ ١٩-٠١-٢٠١٦).

[٣٠] أنظر المرسوم الصّادر عن الأمن العام في تاريخ ٢٣-٢-٢٠١٥ http://www.general-security.gov.lb/news_det.aspx?d=194 (الدخول بتاريخ ١٨-٠١-٢٠١٦).

[٣١] أنظر الملحق ١. لائحةٌ بالمستندات المطلوبة للحصول على إقامة قانونيّة للسوريين في قضاء النبطيّة.

[٣٢] HRW (2016) I just want to be treated like a person, How Lebanon's Residency Rules Facilitate Abuse of Syrian Refugees, p.9

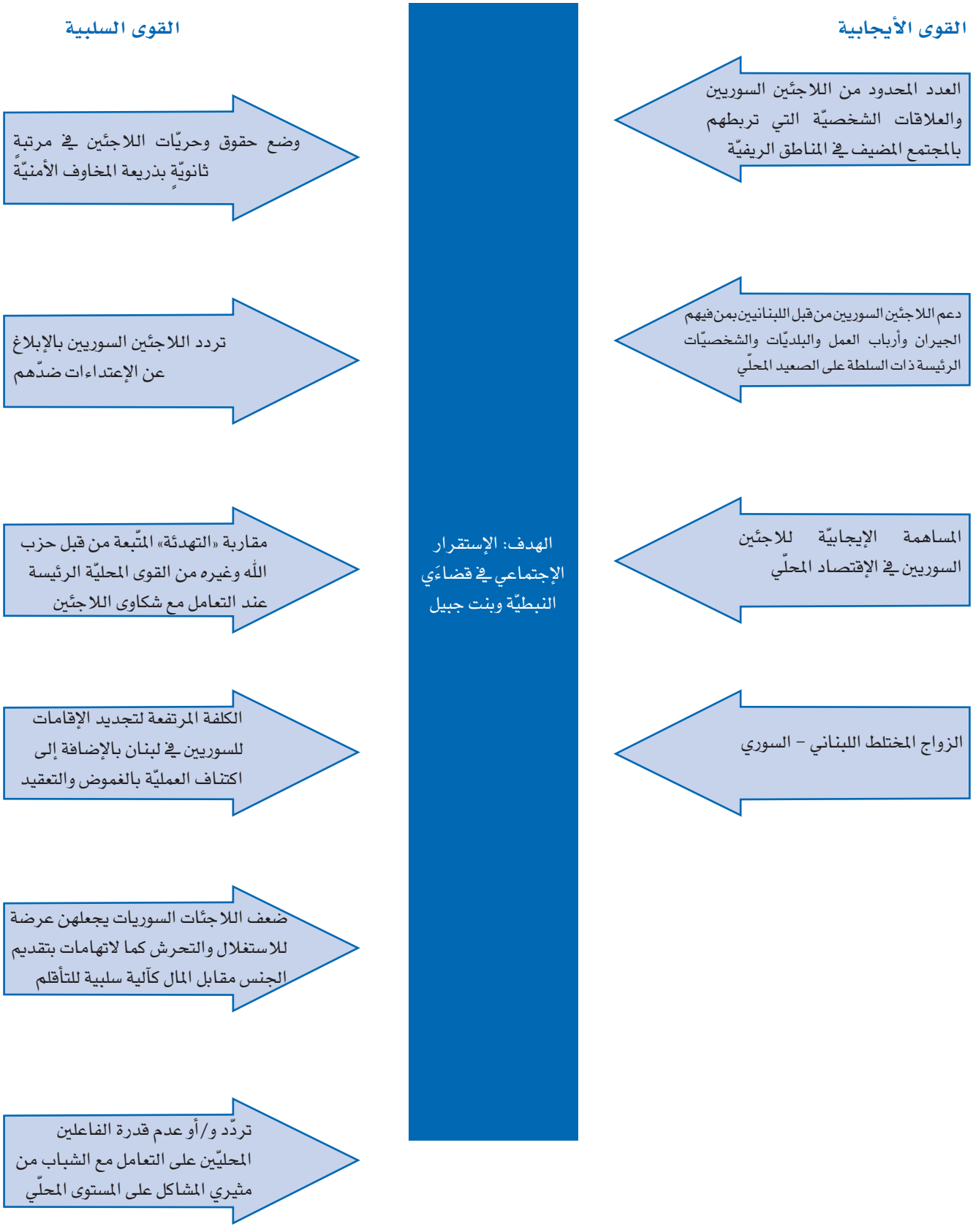

الشكل ١. التحليل الميداني للقوى المؤثّرة في الإستقرار الإجتماعي

٥. الديناميّات

في سياقٍ يتّسم بكبت النزاع، تكتسب ديناميّات النزاع أهميّةً خاصّةً إذا ما أثاره أحد مصادر التوتّر. إنّ التطوّرات الأخيرة في المنطقة، بالإضافة إلى التوقّعات حول ما يمكن أن يحدث في لبنان وكذلك بالنسبة إلى الأزمة السورية بشكلٍ عام، لا تنذر بالقلق لجهة خطر تصعيد النزاع. لكن طرق تأطير وإدارة النزاعات القائمة، ولاسيما من خلال الفاعلين الإنسانيين والحقوقيّين، يمكن أن تترك أثرًا بالغًا في العلاقات طويلة الأمد على المستوى المحلّي، وبالتالي يمكن أن يؤدّي الوعي بالديناميّات الموجودة إلى تحسين إمكانيّة إرساء علاقاتٍ أفضل.

١. التمييز البنيوي في مقابل الإتهامات بـ«العنصريّة» الشعبيّة

أدانت مجموعاتٌ حقوقيّةٌ وإنسانيّةٌ كثيرةٌ التمييز ضدّ السوريين على مستوى مؤسسات الدولة وكذلك على المستوى الشعبي، وصنّفه البعض كعنصريّة. على المستوى الشعبي، إستخدم بعض اللبنانيين الخطاب العنصري بحريّة، لاسيما في محاولة لوضع «الثقافة» اللبنانية في منزلة «فوقيّة»، واصفين الريف السوري بأنّه «متخلّفٌ عن لبنان بعشرين سنة على الأقلّ». وتتضمّن الأمثلة عن هذا الخطاب إدّعاءاتٍ بأنّ «السوريين ينجبون كثيرًا من الأطفال» ولا يجهدون لتعليمهم، وأنّ الرجال السوريين «لا يحترمون زوجاتهم»، و«جميعهم يتزوّجون بأكثر من واحدة». لكن خلف هذا التعصّب والعنصريّة الظاهرة، هناك مجموعةٌ أكثر تعقيدًا من العلاقات بين أفراد هذه المجتمعات. على سبيل المثال، السيّدة نفسها التي اعتبرت أن السوريين في قريتها «يختلفون تمامًا عن اللبنانيين»، واتّهمتهم بتجارة المخدّرات و«الشذوذ» الجنسي والسرقة، رضيت بزواج ابنها من سيّدة سورية. وفي حالة أخرى، الرجل الذي هاجم عاملًا سوريًا مياومًا عندما قام تنظيم «داعش» بإعدام أحد الجنود اللبنانيين المخطوفين، تزوّج هو أيضًا من امرأةٍ سورية.

إنّ الدّوافع الرئيسة للتمييز ضد اللاجئين السوريين ليست السلوكيّات الاجتماعيّة، بل السياسات على المستوى الوطني بالإضافة إلى الخطابات السياسية والإعلاميّة التي تتغاضى عن الممارسات الشعبيّة، وتضع اللاجئين السوريين في موقع ضعفٍ يسهّل إستغلالهم. ومن العوامل التي تعزّز هذا الاستغلال، الإمعان في طمس الحدود بين اللاجئين السوريين والعمال السوريين المهاجرين لاسيما في ضوء الوجود الطويل للعمالة السورية في لبنان، وتردّد الحكومة اللبنانية في تصنيف السوريين ممّن فرّوا من الحرب في سوريا كلاجئين، وغموض القوانين التي تحكم إقامة السوريين في لبنان.

٢. محدودية الإبلاغ عن حالات الإعتداء ضد اللاجئين السوريين

تحدّث كثيرٌ من اللاجئين السوريين عن تردّدهم في الإبلاغ عن الاعتداءات التي يتعرّضون لها[٣٣]. وبحسب من قابلناهم، تتضمّن أسباب هذا التردّد الخوف من ردّ فعل المعتدين أو غيرهم من أفراد المجتمع المحلّي، والتكاليف البيروقراطيّة والقانونيّة التي قد يضطرّون إلى تكبّدها بما فيها تكاليف التقارير الطبيّة الشرعيّة والنقليّات من وإلى مراكز الشرطة والمحاكم. بالإضافة إلى ذلك، تحدّث البعض عن شعورٍ بالخزي من الإبلاغ عن حوادث كهذه أو حتّى مشاركتها مع رفاقهم من السوريين، إذ قد يبدو الشخص المعنيّ ضعيفًا وغير قادرٍ على الدفاع عن نفسه.

٣. التغيّرات في الأنظمة الإجتماعية – الإقتصادية

يعتمد سلوك المجتمع اللبناني المضيف في القضاءَين بشكلٍ كبيرٍ على حاجة المجتمع إلى العمالة السورية. وينطبق هذا الأمر بشكلٍ خاصٍّ على المناطق الريفيّة في القرى التي تعتمد على الزراعة وتستفيد من العمالة الرخيصة. أما القرى المحيطة بالنبطيّة وفي بعض مناطق بنت جبيل على سبيل المثال، حيث ترتفع نسبة الهجرة ويقلّ الاعتماد على الزراعة، فتبدو أقلّ ترحيبًا بالسوريين.

وتنتج عن توفّر العمالة السورية الرخيصة تغيّراتٌ في البنى الطبقيّة في المجتمع اللبناني، فكثيرٌ من العائلات اللبنانية التي اعتادت العمل في أراضيها الخاصّة وتحديدًا في مواسم الزيتون والتبغ، باتت الآن توظّف العمّال السوريين للعمل في الأراضي. هكذا، بات أصحاب الأرض أو حاملو تراخيص زراعة التبغ المدعوم من الحكومة يمتلكون «وسائل الإنتاج» غير المتاحة للعمّال السوريين.

[٣٣] بحسب استطلاعٍ حديثٍ للتصوّرات عن اللاجئين السوريين في لبنان، إنّ ٦٩٪ من مجموع السوريين الذين تعرّضوا لاعتداءٍ شخصيٍّ لم يفعلوا شيئًا حيال الاعتداء، و١٤٪ غيّروا إما من أنماط سلوكهم أو من مكان سكنهم لتفادي أيّ مخاطر إضافيّة. وبلغت نسبة من واجهوا المعتدي ١٧٪ فقط.
راجع Jihad Nammour, and Carole Alsharabti. 2014. «Survey on Perceptions of Syrian Refugees.» Political Science Institute - USJ.

٤. تصلّب الدوائر الداعمة لـ«حزب الله» في ظلّ صعود الجماعات السلفيّة المسلّحة

سمح صعود الجماعات الإسلاميّة المسلّحة لـ«حزب الله» بإعادة اكتساب دعم بعض الأصوات التي عارضت تدخّله العسكري في سوريا. ويبدو أن خطاب «الأمن» في وجه التهديد «الإرهابي» مقبولٌ على المستوى الشعبي بشكلٍ عامٍ باستثناء أصواتٍ قليلةٍ معارضةٍ، وينتج عنه قمعٌ لحريّات اللبنانيين والسوريين على حدٍّ سواء.

٥. إستخدام العداء للاجئين وللمعارضة السورية كمؤشّر ولاءٍ لـ«حزب الله»

بعض الأفراد أو عائلات الأفراد ممّن خدموا في السابق في الميليشيات التي قاتلت «حزب الله» وتعاملت مع الإحتلال الإسرائيلي للجنوب طيلة إثنين وعشرين عامًا، يعبّرون اليوم عن دعمهم لـ«حزب الله» عبر معاداتهم العلنيّة للاجئين السوريين.

٦. التوصيات

لا يدقّ الوضع في الجنوب ناقوس الخطر لجهة خطر تصعيد النزاع، لكن هشاشة وضع اللاجئين على المستوى المحلّي لاسيما في ظلّ المخاوف الأمنيّة والتجانس السياسي في المنطقة، يتطلّب حساسيّةً خاصّةً لضمان حقوق اللاجئين، وهو ما تهدف التوصيات الواردة أدناه إلى المساهمة فيه. وعلى الرغم من أن هذه التوصيات تنطبق على المستوى الوطني، إلا أنها تمثّل تدخّلاتٍ ذات أولويّةٍ في القضاءَين المعنيّين بهذه الدراسة:

١. على مجتمع الإغاثة الدّولي والمجتمع المدني اللبناني الضغط على أعلى المستويات في الحكومة اللبنانية لتسهيل وتوضيح السياسات والإجراءات الإدارية التي تحكم الحياة اليوميّة للاجئين، لاسيما عندما تنتهك هذه السياسات حقوق الإنسان وحقوق الطفل الأساسيّة، وتحديدًا حقّ التعلّم وتسجيل الولادة.

٢. على مجتمع الإغاثة الدّولي والمجتمع المدني اللبناني الإستمرار بتوفير فرص الدّعم القانوني المتاحة والآمنة، بالإضافة إلى تعويض التكاليف المفروضة على المدّعين في حالات الاعتداء على اللاجئين السوريين، وجعل المعلومات عن هذه الفرص متاحةً بشكلٍ واسع.

٣. على الأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية في جنوب لبنان إتّخاذ إجراءاتٍ أشدّ صرامةً ضدّ المعتدين والمتهجّمين على اللاجئين السوريين، وضمان إحترام حرية التنقّل للاجئين عند فرض التدابير الأمنيّة.

٤. على مجتمع الإغاثة الدّولي، بالتعاون مع البلديّات والحكومة المحليّة، زيادة الإستثمار في مشاريع التنمية المستدامة للاجئين السوريين وأفراد المجتمع اللبناني المَضيف على حدٍّ سواء. ويمكن للسياسات الزراعية الوطنية الدّاعمة للصناعات الغذائيّة ولتصدير المحاصيل الزراعية بشكلٍ خاصٍّ زيادة فرص العمل، والسّماح بالاستخدام الواسع للجهود اللبنانية والسورية مجتمِعة.

٧. دراسة حالة [٣٤]

بعيدًا عن الأعين المتسائلة، جلسنا على أريكة في بيت صديق من السكّان المحليّين في قريةٍ نائيةٍ في قضاء بنت جبيل. يسرد حاتم قصّة أخيه ماهر الذي تعرّض للإعتداء على يد شبّانٍ من البلدة.

حوالي الساعة الخامسة عصرًا في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وصل شبّانٌ يحملون العصيّ الخشبيّة في سيّارة صغيرة وانهالوا على ماهر بالضّرب بينما كان في طريقه إلى محلّ البقالة. كان عدد هؤلاء أربعةً على الأقل، تتراوح أعمارهم بين ١٧ و٢٠ عامًا، وهم أقرباء مقاتلٍ في «حزب الله» استُشهِد حديثًا. وبحسب حاتم، أقدم الشبّان على فعلتهم بعد أربعة أيّامٍ من تلقّي نبأ مقتل قريبهم في المعارك الدائرة في سوريا.

[٣٤] تستند الأحداث الواردة في هذه الحالة إلى روايات السوريين، مدقّقة بالمقارنة مع روايات السكان اللبنانيين المحليّين، وهي تمثّل بشكلٍ عامٍ حالاتٍ أخرى مشابهةً قمنا بتوثيقها. لقد أبقينا إسم القرية مجهولًا عن قصد، وبدّلنا كافّة الأسماء من أجل ضمان سلامة الأفراد المعنيّين.

هرع عددٌ من المتفرّجين الأكبر سنًا لإيقاف الشبّان وحملوا ماهر إلى المنزل. أخذ حاتم وربّ عمله أخاه ماهر لرؤية الطبيب، وبلغت كلفة المعاينة ٣٣٠ دولارًا، وهو مبلغٌ هائلٌ لعامل مياوم أُجبر على التغيّب عن عمله لأسبوع للتعافي من آثار الاعتداء. حصل ماهر على تقرير طبّي ونُصح بتقديم شكوى، أو على الأقلّ المطالبة بتعويض عن التكاليف التي تكبّدها، لكنّه اختار ألا يفعل ذلك. ويعود تردّده إلى أسبابٍ عدّة: فمن جهة، لم يكن مقتنعًا بأنّ نتيجة الشكوى ستكون لصالح السوري، إذ يؤمن بأنّ الشرطة لا تعامل اللبنانيين والسوريين على قدم المساواة، بل كان قلقًا من أن تأتي الشكوى بتبعات سلبيّة عليه؛ ومن جهة أخرى، كان يشعر بأنّ اضطراره لسرد ما حدث معه سيتسبّب له بشعورٍ بالخزي، ولذلك فضّل ألا يعمّم ما مرّ به. أسوةً بذلك، يخبرنا حاتم عن شعوره بـ«الخجل» من سؤال صديقٍ له عن حادثةٍ مشابهةٍ كان قد تعرّض لها، مشيرًا إلى عدم رغبته بـ«إحراج» صديقه، لاسيما أن زوجته كانت ترافقه حين تعرّضٍ للضرب.

ويشير حاتم إلى أنّه كان يعمل في السابق لدى الرجل الذي تعرّض لأخيه بالضرب، وأنّه التقى به في الشارع بعد أيّام من الحادثة، ولم ينل منه سوى اعتذارٍ لا غير. ويقول حاتم أن ممثّلي «حزب الله» وشخصيّات ذات شأنٍ يتدخّلون في بعض الحالات لمصالحة السوريين المُعتدى عليهم مع الشبّان المُعتدين، وهو يعتقد بأنّ «حزب الله» يشارك في مسار المصالحة هذا من دون حماسة فعليّة، وأنّه لا يقوم بما يكفي لمنع تكرار هذه الحوادث بشكلٍ جدّي. ويضيف حاتم أن، بعد انتشار الأخبار عن حوادث مشابهة، أراد العديدٌ من السوريين مغادرة المنطقة خوفًا من تدهور الوضع أكثر، لكنّهم تلقّوا تطميناتٍ من مسؤول «حزب الله» المحلّي ونُصحوا بالبقاء.

يأتي حاتم وماهر من دير الزّور، وقد دخل ماهر لبنان منذ أقلّ من عام بشكلٍ شرعيٍّ. أما حاتم فقد وصل إلى لبنان منذ سنتين وهو لا يحمل أيّ أوراقٍ قانونيّة باستثناء هويّته السورية. وإلى جانب الاعتداءات الجسديّة، أخبرنا حاتم عن حوادث كثيرة كالإعتداء اللفظي على السوريين، إما من خلال الشتائم أو كيل الاتهامات لهم بالانخراط في تنظيم «داعش»، وهي تحرّشاتٌ لا يُجيب عليها السوريون، بل يلجأون إلى الحدّ من تحرّكاتهم وتجنّب المرور في مناطق وأوقاتٍ قد يتعرّضون فيها للمضايقات. وتجدر الإشارة إلى أن القرية التي يعيش فيها الأخوان كسائر قرى القضاء، تفرض منع التجوّل على السوريين بعد السابعة مساءً، ويحرص السوريون على الإلتزام بهذه السّاعة خوفًا من التعرّض للإعتداء.

بالإضافة إلى ذلك، وبسبب عدم حمله تصريحًا بالإقامة في لبنان نتيجة دخوله بشكلٍ غير قانوني، يحدّ حاتم من حركته، وقد أوقف بضع مرّاتٍ على الحواجز. وفي إحدى المرّات التي أوقف فيها، إتّصل برئيس بلديّة القرية التي يعيش فيها للتعريف عنه والمساعدة في إخلاء سبيله. ويقول حاتم أنّ هذا النوع من الدّعم ممكنٌ نظرًا لكونه يعيش في القرية منذ سنينٍ عدّة وله عددٌ من المعارف من بين أهلها. ويشرح حاتم عن حوادث مشابهة في المنطقة يتعرّض فيها سوريون ممّن لا يحملون أوراقًا قانونيّةً للإيقاف على الحواجز ومن ثمّ للاحتجاز ليوم أو يومين (بحسب الحالة)، ومن ثم يُخلى سبيلهم بمساعدةٍ من شخصٍ لبنانيٍّ نافذٍ، سواء كان رئيس البلديّة أو المختار أو ربّ العمَل.

في خلال الشهر السابق للمقابلة، كان حاتم قد عمل لمدّة عشرين يومًا لقاء ٢٠ دولارًا في اليوم (أي بمجموع ٤٠٠ دولار). ويُعتبر ذلك الشهر شهرًا جيّدًا، إذ سمح لحاتم بتسديد إيجاره البالغ ١٠٠ دولار، وتغطية نفقاته وتوفير القليل من المال للأوقات التي يقلّ فيها العمل. في السابق، عاش حاتم في مناطق أخرى من لبنان، وعلى الرغم من الإعتداء الأخير، هو يفضّل قضاء بنت جبيل والقرية التي يعيش فيها على غيرها من المناطق اللبنانيّة نظرًا لطابعها الإسلامي وتوفّر فرص العمل فيها. لكن على الرغم من ذلك، لا يرى حاتم إمكانيّاتٍ للعمل على المدى الطويل، لكنه يعجز عن مغادرة لبنان بسبب أوراقه غير القانونيّة، حتّى وإن كان لملاقاة زوجته وأولاده الأربعة الذين لم يرهم منذ أكثر من ثلاث سنواتٍ، وهم موجودون اليوم كلاجئين في تركيا ويعتاشون من العمل اليومي في الزراعة.

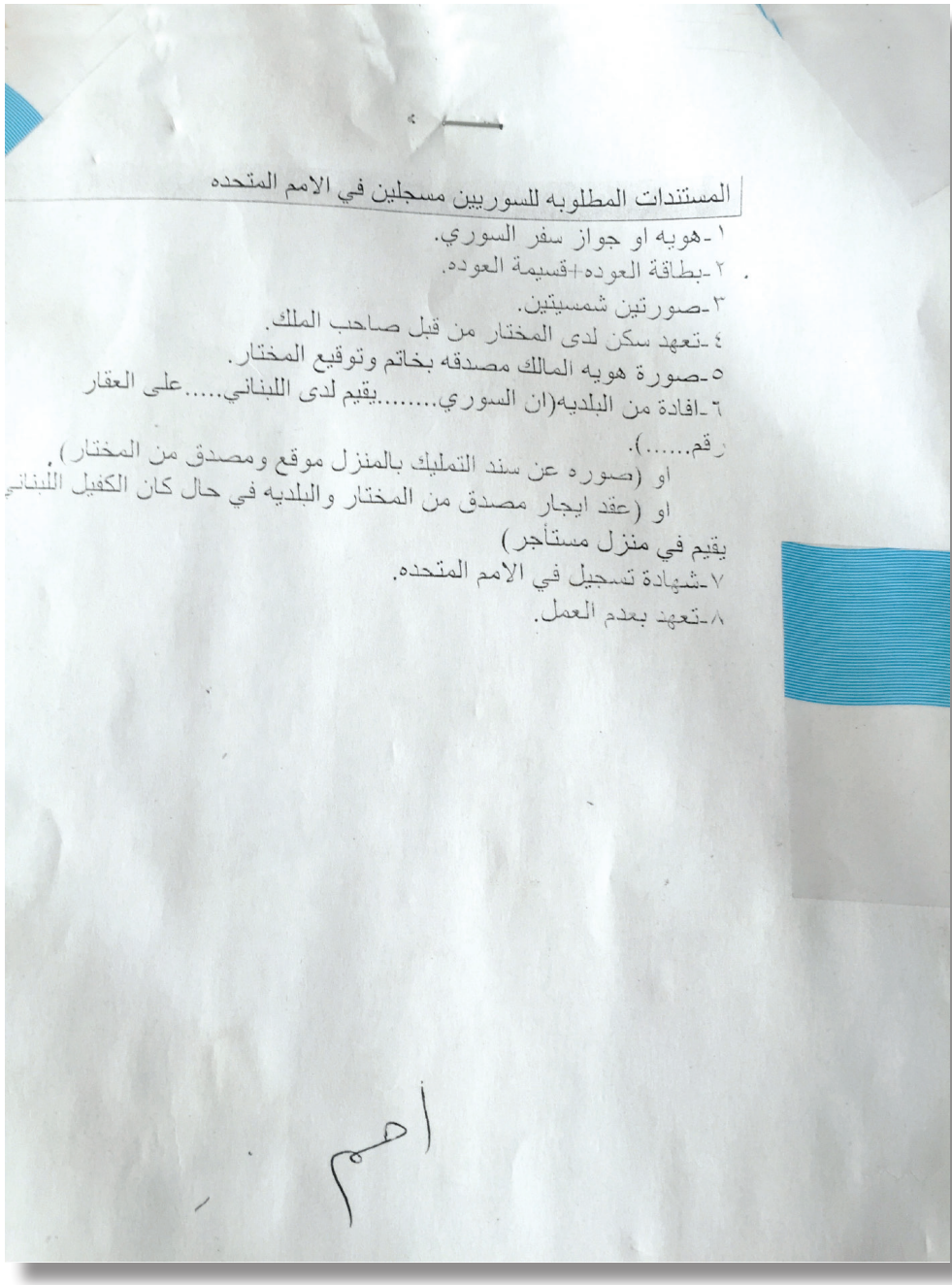

المستندات المطلوبه للسوريين مسجلين في الامم المتحده

١-هويه او جواز سفر السوري.
٢-بطاقة العوده+قسيمة العوده.
٣-صورتين شمسيتين.
٤-تعهد سكن لدى المختار من قبل صاحب الملك.
٥-صورة هويه المالك مصدقه بخاتم وتوقيع المختار.
٦-افادة من البلديه(ان السوري.....يقيم لدى اللبناني.....على العقار رقم.....).
او (صوره عن سند التمليك بالمنزل موقع ومصدق من المختار).
او (عقد ايجار مصدق من المختار والبلديه في حال كان الكفيل اللبناني يقيم في منزل مستأجر)
٧-شهادة تسجيل في الامم المتحده.
٨-تعهد بعدم العمل.

الشّكل ٢: المستندات المطلوبة للحصول على تصريح بالإقامة للسوريين المسجّلين في المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في لائحة معروضة في سراي النبطيّة عند مدخل مكتب الأمن العام. فعليًا، تنطبق هذه الشروط فقط على أفراد العائلات التي ترأسها نساء. (التُقطت الكاتبة الصّورة بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١٥)

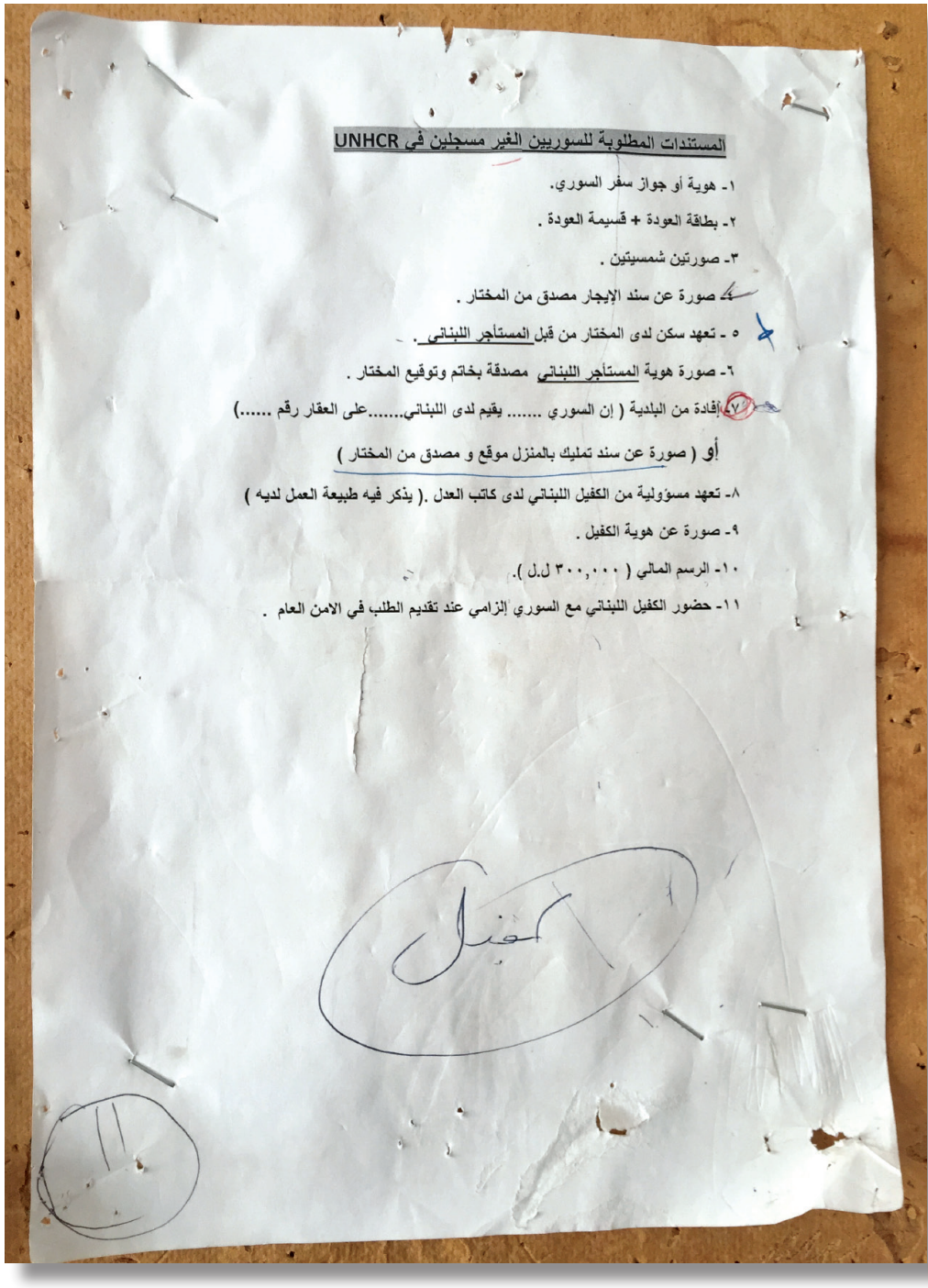

المستندات المطلوبة للسوريين الغير مسجلين في UNHCR

١- هوية أو جواز سفر السوري.

٢- بطاقة العودة + قسيمة العودة .

٣- صورتين شمسيتين .

٤- صورة عن سند الإيجار مصدق من المختار .

٥ - تعهد سكن لدى المختار من قبل المستأجر اللبناني .

٦- صورة هوية المستأجر اللبناني مصدقة بخاتم وتوقيع المختار .

٧- إفادة من البلدية (إن السوري ..... يقيم لدى اللبناني.....على العقار رقم .....)

أو (صورة عن سند تمليك بالمنزل موقع و مصدق من المختار)

٨- تعهد مسؤولية من الكفيل اللبناني لدى كاتب العدل .(يذكر فيه طبيعة العمل لديه)

٩- صورة عن هوية الكفيل .

١٠- الرسم المالي (٣٠٠,٠٠٠ ل.ل).

١١- حضور الكفيل اللبناني مع السوري إلزامي عند تقديم الطلب في الامن العام .

الشّكل ٣: المستندات المطلوبة للحصول على تصريح بالإقامة للسوريين المسجّلين في المفوضيّة السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في لائحة معروضة في سراي النبطيّة عند مدخل مكتب الأمن العام. فعليًا، تنطبق هذه الشروط على كلّ الذكور البالغين. (التقطت الكاتبة الصّورة بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠١٥)

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.